أكدوا خلال مؤتمر صحافي جاهزية المستجوبين لجلسة اليوم

الطبطبائي والخليفة: نتمنى من رئيس الحكومة صعود المنصة

أكد النائبان وليد الطبطبائي ومرزوق الخليفة امس انهم جاهزون لجلسة الغد والمخصصة لاستجواب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك.

وقال الطبطبائي خلال مؤتمر صحفي عقده والخليفة "نتمنى من سموه الصعود للمنصة وأن يفند محاور الاستجواب المقدم له ولا يتذرع بما هو مكرر كالاستجواب غير دستوري أو بطلب التأجيل او الإحالة لأي جهة أخرى ما يعطل الدور الرقابي للنواب".

وأشار الى أن "المواد 100 و101 و102 من الدستور نصت على حق النواب في تقديم استجواب لرئيس الحكومة وللوزراء"، ولفت الى اننا "نلتزم بان يكون الاستجواب راقيا ولن يتم التجريح بأي شخص أو المساس بالأسماء".

■ نلتزم بأن يكون الاستجواب راقياً ولن يتم التجريح بأي شخص أو المساس بالأسماء

بدوره قال الخليفة إننا "جاهزون لجلسة الغد ولدينا كل المستندات والأوراق لكن القاعة مغلقة لذا لم نستطع إجراء البروفة" مبينا أننا "أجرينا بروفه داخل مكتب الزميل النائب الطبطبائي"، متمنيا "صعود رئيس الحكومة للمنصة وأن يفند محاور الاستجواب".

وأضاف "على الجميع سواء الرئيس الوزراء او الوزراء الوقوف على مسؤولياتهم" لافتا الى أن "هناك أسئلة مغلقة سيتم توجيهها لرئيس الحكومة وستكون مفاجئة وأجزم انه لن يرد عليها".

■ هناك أسئلة مغلقة سيتم توجيهها لرئيس الحكومة وستكون مفاجئة ونجزم أنه لن يرد عليها

وجدد الخليفة رفضه إحالة الاستجواب للمحكمة الدستورية أو التشريعية.

الطبطبائي والخليفة خلال المؤتمر الصحافي

يضمن لهم حق تلقي العلاج في المستشفيات الخاصة

«ذوي الاحتياجات»: شمول المعاقين ضمن مشروع «عافية»

■ إلزام الهيئة بتحديد صلاحية البطاقات بمدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد على 10 بحسب حالات الإعاقة

كتب مصطفى كامل

وافقت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة على حزمة من الاقتراحات في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ووافقت اللجنة على شمول المعاقين ضمن مشروع التأمين الصحي "عافية"، وضم المعاقين من غير محددي الجنسية لقانون ٢٠١٠/٨ بما يكفل تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية وحقوق العمل لتلك الفئة.

وقال رئيس اللجنة مرزوق الخليفة إن إقرار تعديلات القانون 2010/8 بنصف المعاقين من غير محددي الجنسية حيث كان القانون في السابق يشمل فقط أبناء الكويتيات وبعد هذا التعديل أصبح القانون يشمل جميع المعاقين من غير محددي الجنسية.

وأشار الخليفة إلى أن موافقة اللجنة على مقترح ضم المعاقين لبرنامج عافية يضمن لهم حق تلقي العلاج في المستشفيات الخاصة وذلك بعد أن تتم الموافقة على التعديلات من قبل مجلس الأمة.

وأضاف أن التعديل الثالث الذي وافقت عليه اللجنة متعلق بمن يرعى معاقا إعاقة شديدة بأن يكلف شخصان من أسرته لرعايته بدلا من واحد لأن إعاقته شديدة ويحتاج رعاية خاصة.

وأشار إلى أن التعديلات شملت أيضا تقليص مدة الإحالة للتقاعد للمكلفين بالرعاية للرجل بحيث تكون ١٥ عاما بدلا عن ٢٠ كما كان في السابق وبالنسبة للمرأة تكون ١٠ أعوام بدلا عن ١٥ سنة.

وقال الخليفة إن من ضمن التعديلات أيضا الذي تمت الموافقة عليه هو إلزام الهيئة بتحديد صلاحية البطاقات بمدة لا تقل عن ٣ سنوات ولا تزيد على ١٠ سنوات بحسب حالات الإعاقة.

ولفت إلى وجود تعديل مهم للمادة ٦٥ بشأن إعادة التقييم، مشيرا إلى أن هذا التعديل موجود لدى اللجنة التشريعية وسيتم تقديم طلب استعجال لإحالته إلينا نظرا لأهميته وحتى يكون قانون المعاقين متكاملا.

■ ضم المعاقين من غير محددي الجنسية لقانون 2010/8 بما يكفل تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية وحقوق العمل لتلك الفئة

وأوضح الخليفة ان هذه التعديلات تمت الموافقة عليها بالإجماع والتي تبناها اعضاء اللجنة أنفسهم وبقناعاتهم مناشدا لجنة الأولويات بأن يكون هذا القانون أولوية وأنه سوف يتقدم بطلب اذا ادرج على جدول أعمال البرلمان بأن يقدم على ما سواه.

وأكد الخليفة من جهة أخرى أن لجنة ذوي الاحتياجات بالرغم من أنها مؤقتة إلا أنها من أنشط اللجان حيث إن اجتماع اليوم "امس" هو الاجتماع الثالث عشر.

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير: صالح محمد)

أبرزها القرش الحوتي والسلاحف والأطوم والحوت الأحدب وغيرها

«حماية البيئة»: ارتفاع أعداد الحيوانات البحرية المهددة بالانقراض

أكد الأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية الدكتور عبدالرحمن العوضي امس ارتفاع أعداد الحيوانات البحرية المهددة بالانقراض في الآونة الاخيرة الى 722 نوعا في مختلف قارات العالم.

وأوضح العوضي في كلمة خلال احتفال المنظمة بيوم البيئة الاقليمي الذي اقيم برعاية وزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع ان أبرز الكائنات البحرية المهددة بالانقراض في المنطقة هي القرش الحوتي والسلاحف البحرية والأطوم (بقر البحر) والحوت الأحدب وغيرها.

وبين خلال الاحتفال الذي حمل شعار (حماية الكائنات البحرية المهددة بالانقراض في منطقتنا البحرية) ان المنظمة تحرص على إحياء هذه المناسبة البيئية في ال24 من ابريل من كل عام للفت الانظار تجاه القضايا البيئية ذات الأولوية في المنطقة.

وأشار إلى أن هذه المناسبة تتزامن مع ذكرى توقيع اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978.

وذكر إنه لا يمكن إغفال العامل البشري في زيادة عدد الحيوانات المعرضة للانقراض من خلال الصيد الجائر والتلوث البحري والاتجار في الكائنات وتدمير موائل الطبيعة واستقطاع المناطق الساحلية لاستغلالها في التوسع العمراني فضلا عن تداعيات تغير المناخ العالمي.

من جهته قال المدير العام للهيئة العامة للبيئة الكويتية الشيخ عبدالله الاحمد في كلمة أن اتفاقية الكويت الإقليمية عام 1978 حددت جهود الدول الأعضاء المطلة على المنطقة البحرية في المنظمة.

وأضاف الشيخ عبدالله ان الاتفاقية رسخت التعاون الإقليمي بين الدول الموقعة عليها موضحا انها تعد خطوة أساسية ومهمة للحفاظ على الأنظمة البيئة البحرية في المنطقة وإدارتها بشكل رشيد.

وبين أن المنظمة اختارت هذا العام شعارا يهدف إلى حث الجهات المختصة في الدول الأعضاء بالمنظمة على تفعيل وتشديد الاجراءات القانونية اللازمة لوقف التعديات التي تؤدي إلى انقراض الكثير من الحيوانات المهددة بالانقراض.

وأوضح أن انقراض هذه الكائنات سيؤدي إلى أضرار كبيرة مثل احداث خلل في التوازن البيئي وفي السلسلة الغذائية وخسارة الخدمات والفوائد التي يقدمها الكائن المنقرض وتسيد أنواع أخرى دخيلة أقل فائدة ونفعا.

ولفت إلى أن أسباب تعرض بعض الكائنات للانقراض قد تكون طبيعية مثل الكوارث وانتشار الأوبئة والأمراض والافتراس والتغيرات المناخية فضلا عن العوامل غير الطبيعية الناتجة عن تدخل الإنسان عبر الأنشطة البشرية غير السوية.

الشيخ عبدالله الاحمد خلال الاحتفالية

يتضمن الجهات المساءلة عن القضية

«التحقيق في اختفاء الحاويات» تنجز تقريرها النهائي بعد أسبوعين

لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات

واصلت لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات نظر القضية في اجتماعها امس وقال عضو اللجنة النائب د.وليد الطبطبائي إن التقرير النهائي للجنة سيكون جاهزا بعد أسبوعين متضمنا الجهات التي تتحمل المسؤولية.

وأوضح الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة طلبت خلال اجتماع اليوم "امس" من مستشاريها تحديد مسؤولية كل جهة والتقصير الحاصل من خلال المستندات الموجودة.

وأضاف الطبطبائي أن هناك تقصيرا ومسؤولية مشتركة بين عدد من الجهات، مشيرا إلى أن الخلاف بين أعضاء اللجنة حول تحميل المسؤولية الكبرى لجهة بعينها.

طالب وزير الأشغال بأخذ جولة شخصية بسيارته ليرى بنفسه حجم المأساة

الصالح: ترك طريق العبدلي بهذه الصورة المسيئة للكويت غير مقبول

خليل الصالح

استنكر النائب خليل الصالح الحالة المزرية لطريق الشيخ جابر الأحمد الذي يربط مدينة الكويت بمنفذ العبدلي الحدودي على الحدود الكويتية العراقية.

وطالب الصالح وزير الأشغال عبد الرحمن المطوع بأخذ جولة شخصية بسيارته على الطريق حتى منفذ العبدلي والعودة مرة أخرى ليرى بنفسه حجم المأساة التي يعانيها مرتادي هذا الطريق.

وقال الصالح في تصريح صحافي ان ترك طريق العبدلي بهذه الصورة المسيئة للكويت غير مقبول مشيرا إلى أن الطريق مليء بالحفر والمنحدرات والحصى المتطاير الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع حوادث كثيرة تعرض حياة مرتاديه للخطر.

وانتقد الصالح عدم وجود متابعة واهتمام من وزارة الأشغال العامة وتغييب دور المسؤولين في الحكومة متسائلا "كيف تقوم الكويت بتقديم دعوم مالية لدول كثيرة في العالم وتترك طريق حيوي من آلاف الكيلو مترات بهذا الوضع؟".

ودعا الحكومة إلى العمل على تطوير الطريق في أسرع وقت ممكن خصوصا أن هذا الطريق حيوي وهام جدا ويمر عليه الكثير من الزوار على مدار العام. وأكد الصالح ان هذا الاهمال الحكومي الجسيم في تطوير وإصلاح الطريق منذ زمن لا يمكن القبول به مشددا على المسؤولين في وزارة الأشغال بضرورة إيجاد حل فعلي لهذا الطريق الذي لا يزال على هذه الحالة السيئة منذ فترة طويلة.

دعا إلى تدخل سريع للحد من الأضرار التي تصيب الأمن الغذائي

الخضير للجبري: ما إجراءاتكم لمعالجة ظاهرة نفوق الأسماك؟

حمود الخضير

دعا النائب الدكتور حمود الخضير الجهات المعنية إلى التدخل السريع لمعرفة الاسباب وراء استمرار حالات نفوق الأسماك والحد من تكرارها مؤكدا أن الثروة السمكية من أهم مصادر الغذاء في البلاد وعنصر هام في تحقيق مفهوم الأمن الغذائي فضلا عن كونها مصدرا هاما للدخل القومي وأحد سبل دعم الاقتصاد المحلي والوطني في عدد كبير من الدول.

وأضاف أن أي عامل يؤثر سلبا على حجم الثروة السمكية المتاحة أو يهددها بأي شكل سيمثل أمرا بالغ الخطورة وذلك بالنظر إلى حجم الأضرار والتداعيات السلبية الوخيمة الواقعة على البيئة البحرية والصحة العامة والدخل القومي.

وقال ان ظاهرة النفوق الجماعي للأسماك على الشواطئ الكويتية من الظواهر المدمرة للثروة السمكية ولكل القطاعات المستفيدة منها ولا سيما مع تكرار حالات النفوق وامتداد الضرر لكائنات بحرية أخرى غير الأسماك.

وفي هذا السياق وجه النائب الدكتور حمود الخضير سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري استفسر فيه عن الأسباب التي أدت إلى نفوق كمية كبيرة من الأسماك على الشواطئ الكويتية و الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لمعالجة هذه المشكلة.

وقال الخضير في سؤاله هل توجد حالات تلوث كيميائي أو نفطي بسبب انسكاب كميات كبيرة من النفط أو السولار أو المواد الكيميائية؟

و هل توجد مختبرات متخصصة في دولة الكويت للاستعانة بها في الوصول للأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة؟ وكيف ستتعامل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مع هذه الكارثة وما هي الإجراءات الاحترازية؟